واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه

–دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–

The reality of financial inclusion in the Arab countries and mechanisms for enhancing it

- A comparative study of the level of financial inclusion in a group of Arab countries -

نادية لوزري [1]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3(الجزائر) ، nadialouzri63@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/25 تاريخ القبول:2021/09/06 تاريخ النشر:2021/12/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، مع الوقوف على واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، بتحليل مؤشرات الشمول المالي التي تبين من خلالها تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين وضعف الادخار والإقتراض عن طريق القنوات الرسمية.

انتهجنا المنهج التحليلي بالاستعانة بمجموعة من الأشكال لتوضيح تطور مؤشرات الشمول المالي، وخلصنا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإدماج أكبر شريحة من السكان في القطاع المالي الرسمي وبطريقة عادلة.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي ،التنمية الاقتصادية، النظام المالي.

تصنيف JEL:, G19 ,G02 , E39

Abstract:

This study aims to highlight the importance of financial inclusion in achieving economic development,while examining the reality of financial inclusion in a group of arab countries,by analyzing indicators that show its low level in many arab countries,as a result of the weak index access to financial services to a larger segment of citizens and the weakness of saving and borrowing .

We adopted the analytical approach using a set of figures to illustrate the evolution of financial inclusion indicators, concluded that more efforts should be made to integrate the largest segment of the population into the formal sector .

Keywords : financial inclusion; economic development; the financial system

Jel classification codes : G19 ,G01 ,O39.

المؤلف المرسل: نادية لوزري nadialouzri63@gmail.com

1.مقدمة:

برز "الشمول المالي" في الآونة الأخيرة كمسألة هامة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن اختلالات هيكلية في النظام المالي العالمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبين التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي من جهة وقدرته على دعم الفئات الاجتماعية المستبعدة ماليا كالفقراء وسكان الأرياف والمرأة من جهة أخرى، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة، وقد تزايد الاهتمام بتعميم الخدمات المالية، حيث لعبت الجهات الرقابية المالية والحكومة والقطاع المصرفي دورا نشطا في ذلك، وتظافرت جهود العديد من الهيئات الدولية التي وضعت معايير لتحقيق الشمول المالي في جميع الدول، منها مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والتحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، إضافة إلى تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية المالية والاقتصادية.

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية والمصرفية وتعد قاعدة بيانات البنك الدولي والمسماة global findex مصدرا مهما لتقييم جهود الاقتصاديات في تحسين مستويات الشمول المالي، حيث تقدم مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأنشطة المالية كنسبة امتلاك الأفراد لحسابات رسمية ومؤشر الاقتراض والادخار وطرق سداد المدفوعات .

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: "**ما هو مستوى الشمول المالي الذي تمكنت الدول العربية من تحقيقه مقارنة بدول العالم،وماهي آليات تعزيزه ؟**"

تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الشمول المالي ؟وما هي أهميته في المجال الاقتصادي والمالي ؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية ؟وما هو ترتيب الجزائر ضمن هذه المجموعة؟
- ما هي آليات تعزيز الشمول المالي ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

- يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي؛
- يعكس مستوى الشمول المالي في الدول العربية حجم المجهودات المبذولة في سبيل ذلك؛
- تعزيز مستوى الشمول المالي يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذا الموضوع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن خلل هيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي ومدى الحاجة للربط بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار النقدي ومعايير النزاهة المالية، وحماية المستهلك من بعض ممارسات السوق المالية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي وإبراز الفجوة في البلدان العربية بين العرض والطلب على الخدمات المالية، واكتشاف أسباب تدني مستويات الشمول المالي في هذه البلدان مقارنة بدول العالم، والإشارة إلى ضرورة تكاثف الجهود لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعدنا بفضل مؤشرات الشمول المالي، على التعرف على مستوى الشمول المالي في الدول العربية وأسباب انخفاضه مقارنة بباقي دول العالم.

❖ **هيكل الدراسة:**

☜ مفهوم الشمول المالي وأهميته؛

☜ مستوى الشمول المالي في الدول العربية حسب مؤشرات البنك الدولي للشمول المالي؛

☜ آليات تعزيز الشمول المالي.

❖ **الدراسات السابقة :**

– دراسة (**د.حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر،آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات،2020**) ،هدف هذه الدراسة هو تحديد أهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري التي تحول دون التقدم في الشمول المالي ،وكيفية مواجهتها من خلال إعداد استراتيجية وطنية ترتكز على محاولة تعديل القوانين لتتماشى مع أهداف الشمول المالي ،تحديد الأطراف المشاركة كالبنوك والمؤسسات المالية ،وكذا مراجعة وبصفة دورية تطور مؤشرات استفادة الأفراد من الخدمات المالية .

– دراسة (**د.حدة بوتبينة،أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية،2019**)،تمحورت الدراسة حول ابراز دور الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال إجراء بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها 20 مصرفا ،وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة (وصول العملاء للخدمات المالية،استخدام العملاء للخدمات المالية ،جودة الخدمات المالية)مجتمعة والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية.

– دراسة (**د.صاري إسماعيل ،بوطريق إبراهيم،2021**)،هدف هذا البحث هو تبيان مدى مساهمة الشمول المالي في دعم نجاح رقمنة المالية العامة في الجزائر ،وخلصت إلى أن رقمنة المالية العامة وتطوير التكنولوجيا الرقمية لها دور فعال في دعم الشمول المالي أي توسيع استفادة الأفراد من الخدمات الماليةوفي فترة وجيزة،لكن ذلك يتطلب مضاعفة مجهودات بنك الجزائر والهيئات المالية.

– دراسة(**pascal wélé,marc labie,éfficacité de programmes publics en microfinance et l'inclusion financiere,2016**): أشار الباحثان في هذه الدراسة الى أن التمويل المصغر وبعد أن شهد تطورا ملحوظا إلا أنه لازال عاجزا عن تلبية احتياجات الخدمات المالية للأفراد المستبعدين من الدوائر المصرفية التقليدية ،لذلك تحاول بعض البلدان تدارك ذلك من خلال إعادة تدخل الدولة لتفعيل التمويل المصغر وبالتالي تعزيز الشمول المالي مع إدراج تجربة دولة البنين في هذا المجال.

- دراسة(**willy TADJUDJE,le cautionnement mutuel et l'inclusion financiere en Afrique,2016**): ركزت هذه الدراسة على الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الصغيرة خاصة في مجال التمويل الذي يتطلب منهم الكثير من الضمانات التي غالبا ما يعجزون عن تقديمها ،وتم طرح فكرة الضمان المتبادل الذي يعتبر وسيلة فعالة وطويلة الأمد حيث يسمح للأشخاص بالمساهمة لتكوين شركات عن طريق تزويد بعضهم البعض بالضمانات ،وبالتالي فهو أداة لدعم الشمول المالي.

2.مفهوم الشمول المالي وأهميته :

أولا :تعريف الشمول المالي (Financial Inclusion)

الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية، ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول (wikipedia, 2020)

حسب **البنك الدولي**، يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم–المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادراً على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام2020 (albankaldawli, 2020)

وتعرف هيئة دعم التنمية المستقلة (ADA) الشمول المالي: هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية(التأمين الأصغر مع جميع المتغيرات الممكنة المرتبطة بالتأمين "مخاطر المناخ، الموت... إلخ"، منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد، منتجات التوفير، حوالة مالية)، وغير المالية(التدريب"في إدارة الأعمال، والمخاطر، والحوكمة، وما إلى ذلك"،برنامج دعم اتخاذ القرار: SIMFI، Microfact.. ، المشورة والخبرة الفنية،التثقيف والتوعية المالية) المتاحة للسكان الفقراء (ada-microfinance, 2020)

عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INF) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (صندوق النقد العربي، 2016، صفحة 02).

ثانيا : أهمية الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محل تركيز العديد من الحكومات والمنظمين الماليين، ولا سيما البنوك المركزية، وذلك لثبوت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي و النمو الاقتصادي، حيث من الصعب تصور ديمومة الاستقرار المالية بينما يبقى جزء كبير من السكان والشركات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، وتبرز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

أ- يشجع الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والتدخل في شرعية بعض القنوات غير الرسمية (fadeli, 2020, p. 2)؛

ب-زيادة إمكانية وصول الفئات السكانية التي تعاني من عدم كفاية الخدمات إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية عالية الجودة ومن ثم تعظيم الأثر الإنمائي وضمان قدرات المؤسسات على الإستمرار

ومساندة مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق بناء وتدعيم أنظمة شاملة وفاعلة للإستعلام الإئتماني، والتي تعد بالغة الأهمية لتجنب الإفراط في المديونية ودعم ممارسات الاقتراض الرشيدة (هردو، 2018، صفحة 10)؛

ت- تحقيق الاستقرار المالي حيث أن تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي زيادة استقرار النظام المالي،كما أن الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، كما أن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي الى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة، إضافة إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 07)؛

ث- سوف يحفز الشمول المالي نمو وتطور الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد، كما يرتبط الشمول المالي مع محددات أخرى للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار والمدخرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استثمار المحافظ الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتنمية الاقتصادية الحقيقية تعزز تطوير السوق المالية على المدى القصير، وبالمثل فإن تطوير السوق المالية يشجع الاستثمار المحفظة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر؛

ج- تظهر الدراسات أن الشمول المالي يعزز الادخار ويطور ثقافة المدخرات، ويسهل الوصول إلى الائتمان في حالة الطوارئ في تنظيم المشاريع ويسمح بالحصول على آلية دفع فعالة أيضا، كما أن تطوير وانتشار استعمال الهواتف المحمولة، تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، أما على المستوى القطاعي فإن الوصول واستخدام التمويل ضروري لنمو القطاع الزراعي عن طريق الإقراض بسعر فائدة، لأن تمكن المزارعين من الوصول إلى الخدمات المالية لها تأثير ايجابي على النمو الزراعي (dieme، 2020، الصفحات 3-4).

3.مستوى الشمول المالي في الدول العربية حسب مؤشرات البنك الدولي

يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية في تقرير مشترك للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) وصندوق النقد العربي إلى طلب كبير غير ملبَّى على الخدمات المالية، ويظهر التحليل أن 70% من البالغين في العالم العربي (أي حوالي 168 مليون شخص) يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80% في البلدان النامية في المنطقة، كما أن كثيراً ممن لا يملكون حسابات مصرفية مواطنون ناشطون اقتصادياً، وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي، بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نشاطاً نسبياً.

وبصرف النظر عن الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الواقع، سواء بإجراء مسح عن المواطنين العاديين أو عن طريق جمع البيانات من مقدمي الخدمات المالية، فالاستنتاج واحد، وهو أن العالم العربي متأخر عن المناطق الأخرى في العالم من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية (chehade, 2017).

أ–مؤشر ملكية حساب مصرفي رسمي:

الشكل رقم 01: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 سنة في الفترة 2011–2014

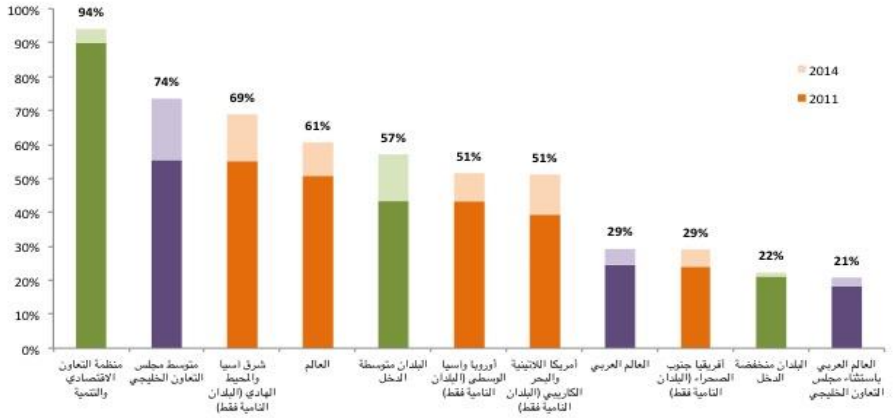

المصدر : (شحادة، 2018).

بالرغم من أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية في المجتمعات العربية، إلا أنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمتعهم بالاستقلالية المالية قبل 25 سنة الأمر الذي يفسر تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول الخليج (غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، 2019، صفحة 46)، ضف إلى ذلك السبب الأكثر شيوعا، وهو أن الفئة التي ليس لديها حساب مصرفي رسمي لا تمتلك أموالا تستدعي فتح حساب، أو يرجع ذلك إلى انعدام الثقة في النظام المصرفي (النقيرة و الحي، 2019، صفحة 449)، وكذا لاعتبارات دينية (معاملات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية).

الشكل رقم 02: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا والذين يفوق سنهم 15 سنة في الفترة 2014-2017

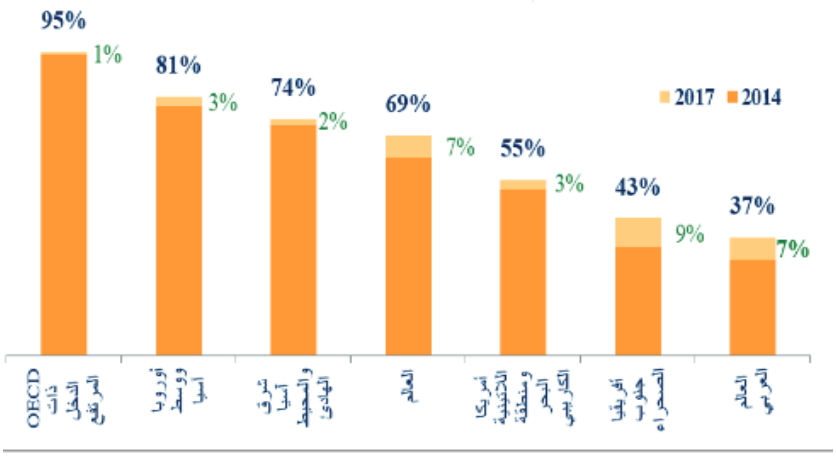

المصدر: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 12)

ارتفعت نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسة مالية رسمية من 29% في سنة 2014 إلى 37% في سنة 2017 أي بزيادة قدرها 8 درجات مئوية، بفضل جهود الدول العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي،لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالنسبة المحققة في دول العالم والتي بلغت 69% أي بفارق 32 مئوية وهي حسب الشكل في المرتبة الأخيرة حسب هذا المؤشر.

الشكل رقم 03: نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابا لدى مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية والذين يزيد سنهم عن 15 سنة

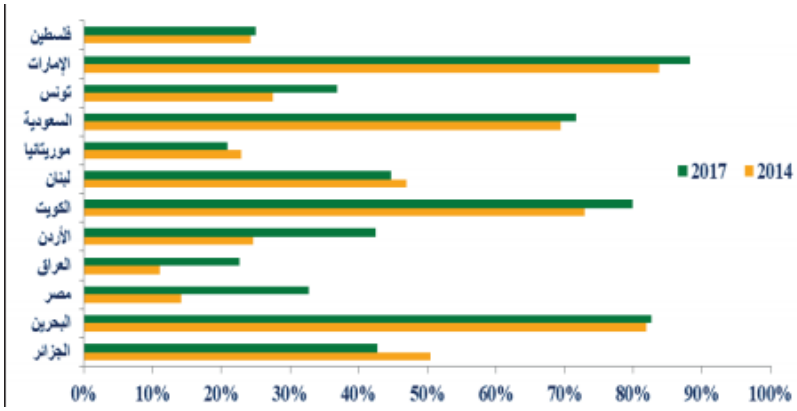

المصدر: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 13)

أما فيما يخص الترتيب حسب الدول يتضح من خلال الشكل تفوق بلدان الخليج في هذا المؤشر حيث تحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحساب مصرفي رسمي بنسبة 87% في 2017 مقابل 83% في 2014، تليها والبحرين والكويت ب83% و80% على التوالي، وتأتي الجزائر في المرتبة المتوسطة بتراجع هذه النسبة من 50% في 2014 إلى 43% في 2017،وتأتي موريتانيا في المرتبة الأخيرة .

الشكل رقم 04: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة بدول العالم في سنة 2017

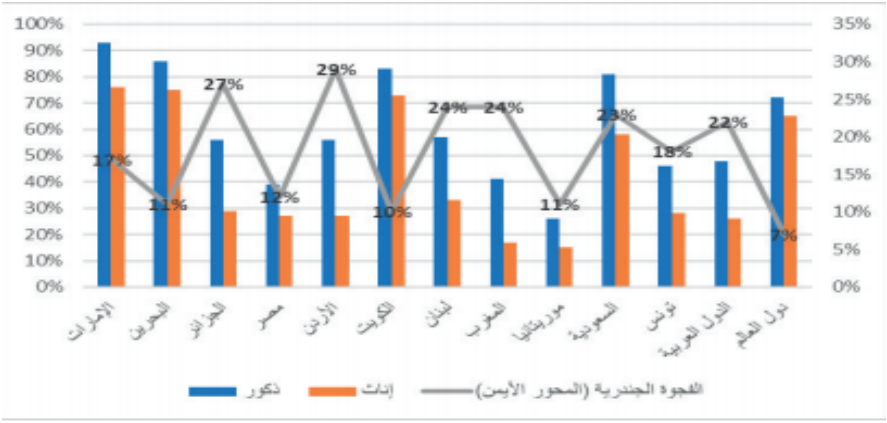

المصدر: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 14)

يتبين من خلال الشكل أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا يفوق نسبة الإناث في الدول العربية ب22% في 2017 علما أنها بلغت 16% و15% في 2011 و2014 على التوالي، مقابل 7% فقط في دول العالم، حيث سجلت الأردن أكبر فجوة تليها الجزائر ب27% والتي سجلت نسبة 26% و21% في 2011 و2014 على التوالي لصالح الذكور، وتأتي موريتانيا والبحرين في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة تمثلت في11% لصالح الذكور.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً داخل كل دولة بين مواطنيها في تملك الحسابات المالية، توضحه فجوات خمسة: فجوة بين الذكور والإناث، وفجوة بين الأعلى والأقل دخلاً، وفجوة بين سكان الحضر وأهل المناطق الريفية، وفجوة بين أصحاب الأعمار المختلفة، وفجوة بين مستويات التعليم المختلفة. هذا يعني أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 22 نقطة مئوية، وهذا أسوأ من الوضع في الدول النامية حيث تبلغ فجوة الفرص 9 نقاط مئوية لصالح الرجل، كما أن هناك فجوة أخرى تتمثل في الدخول، فالأفقر دخلاً في الدول النامية تقل فرصه عن الأعلى دخلاً بمقدار 13 نقطة مئوية في المتوسط في تملك حساب مصرفي. وتُظهر المؤشرات تراجعاً في فرص الشمول المالي بمقدار 13 نقطة مئوية أخرى للشرائح التي تقل أعمارها عن 25 عاماً، مقارنةً بالأكبر عمراً، وهناك فجوة أخرى تتعلق بمستوى التعليم، فملكية حساب مصرفي لمن تحصلوا على تعليم ابتدائي فقط لا تتجاوز 56%، وتصل إلى 76% لذوي التعليم الثانوي، وتتجاوز 92% لأصحاب المؤهلات العالية.

ووفقاً لتبعات هذه الفجوات الخمسة، فإن امرأة عربية، من أهل الريف، منخفضة الدخل، عمرها يقل عن 25 عاماً، لم تتلقَّ قدراً جيداً من التعليم، سيكون احتمال امتلاكها حساباً مالياً ضعيفاً للغاية، ولن تستفيد وصاحباتها تلقائياً من برامج التمويل الرسمي، إلا إذا تبنى القائمون على القطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات والهواتف الجوالة سبيلاً آخر تدعمه سياسات التنمية المستدامة الشاملة للكافة، وليس مجرد إجراءات متناثرة للشمول المالي (محمود، 2018)

ب– مؤشر الادخار في الدول العربية:

الشكل رقم05: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال سنتي 2014–2017

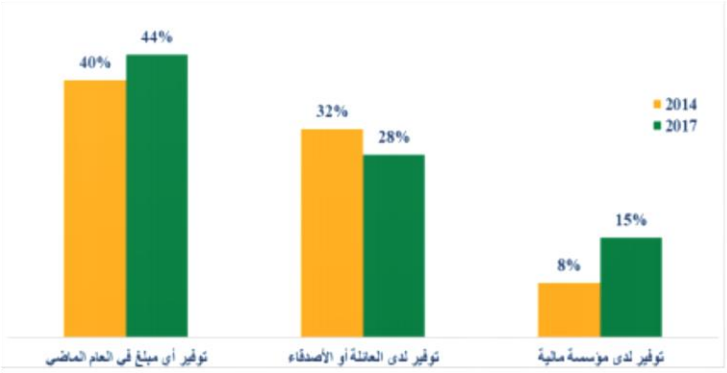

المصدر: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 17)

ارتفعت نسبة المدخرين لدى المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية من 8% في 2014 إلى 15% في 2017، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة المدخرين في العالم والتي بلغت 27% في المتوسط (globalfindex wordbank, 2017)، مع تفوق دول الخليج مقارنة بباقي الدول العربية، حيث احتلت دولة البحرين المرتبة الأولى ب43% تلتها الإمارات ثم الكويت في سنة 2017، وهو نفس الترتيب لسنة 2014،وكان المغرب في المرتبة الأخيرة في السنتين ب3%،علما أن في 2011 كانت الكويت في المرتبة الأولى تلتها الإمارات وكانت مصر في المرتبة الأخيرة، وفيما يخص الجزائر فهي في المرتبة المتوسطة ب24% في2014 تنخفض إلى 22% في 2017،وهي نسبة أحسن من تلك المسجلة في 2011 والتي لم تتعد 4%، ويعود تدني هذه النسبة في الجزائر إلى عدة عوامل منها: ضعف معدلات الفائدة(بين 1,25% و3,5%)، ارتفاع معدل التضخم (التخوف من تآكل قيمة العملة مستقبلا)، غياب عامل الثقة في النظام المصرفي (سلامي و تفات، 2017، صفحة 231)، ضعف الكثافة المصرفية(1604 وكالة لنحو 41 مليون فرد أي بمعدل وكالة لكل 24000 شخص في سنة 2017 أي 0,4% وهي نسبة متدنية) (فاضلي، 2018، صفحة 07)، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية.

الشكل رقم06 : نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال العام السابق للسنوات 2011–2014–2017

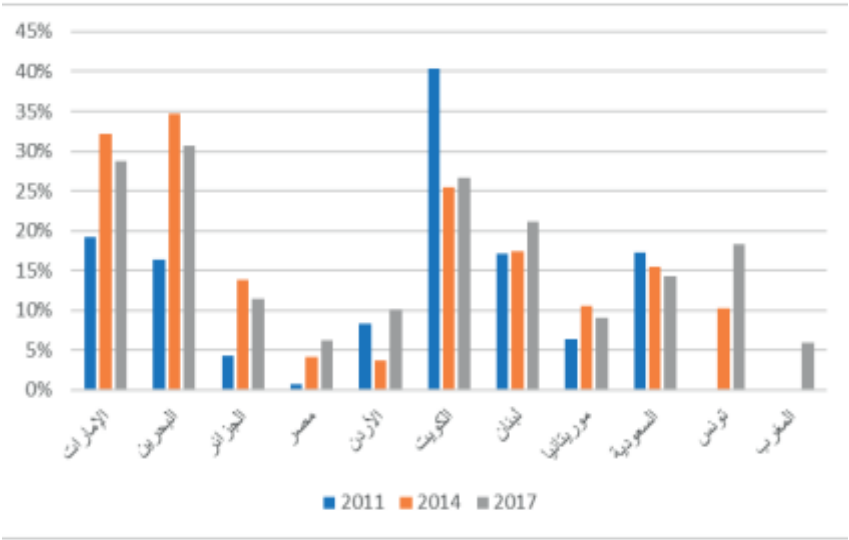

المصدر : (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 18)

ج–مؤشر الاقتراض في الدول العربية:

الشكل رقم07: سلوك الاقتراض في البلدان العربية للمواطنين

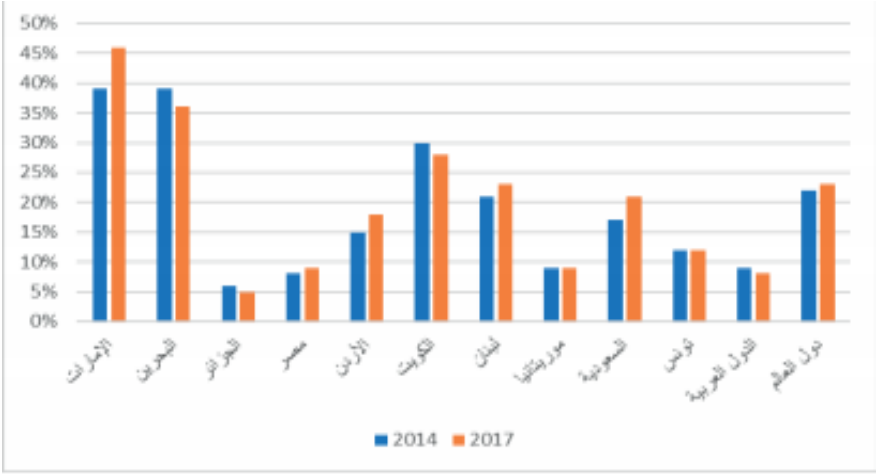

المصدر: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 19)

الشكل رقم 08: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو مستخدمي بطاقات ائتمان ممن يزيد سنهم عن 15 سنة

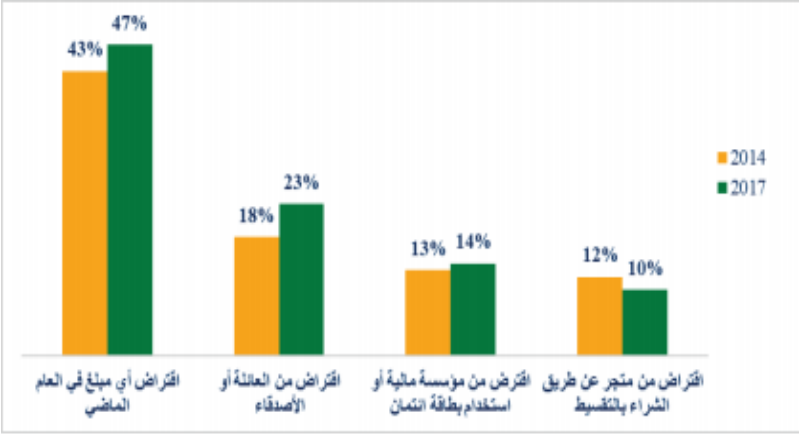

المصدر : (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 19)

لازالت نسبة الإقتراض في البلدان العربية دون المستوى على الرغم من التحسن الطفيف المقدر بزيادة قدرها 4% في 2017 مقارنة ب2014 (من 43% إلى 47%)، 30% فقط من هذه النسبة تمثل الاقتراض من مؤسسة مالية أو باستخدام بطاقة ائتمان، مما يدل على أن الأفراد يفضلون الاقتراض خارج القنوات الرسمية، وعلى صعيد الدول تبقى دول الخليج متفوقة أيضا مقارنة بباقي الدول العربية فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى تلتها البحرين ثم الكويت.

أما الجزائر فقد سجلت أدنى نسبة للإقتراض، وذلك راجع إلى الارتفاع المتزايد لمعدلات الفائدة، حيث صرح الخبير المالي فرحات علي أن البنك المركزي لم يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف تعدي البنوك على الخطوط المرسومة لمعدلات الفائدة حيث لا يعقل حسبه أن تصل تكاليف الإقراض إلى11% في حين لا تتجاوز نسبة الفائدة على الودائع3% (كحال، 2017).

د- مؤشر التمويل المصغر في الدول العربية:

لا يختلف الأمر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن الأفراد في الوصول أو النفاذ للتمويل والخدمات المالية في الإقتصاديات العربية حيث تظهر الإحصائيات أن الجزء الأكبر من هذه المشروعات لا

يتوافر لها إمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية الأخرى (غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، 2019، صفحة 52).

في الجزائر يشكل إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبة تحول دون استفادتها من الخدمات المالية،ويعود ذلك إلى انعدام الثقة في المشاريع الخاصة الناتج عن ذهنية موروثة من ممارسات الإدارة المركزية وارتفاع درجة المخاطرة من جهة، وغياب دقة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف هذه المؤسسات من جهة أخرى،إضافة إلى الافتقار إلى شركات محاسبة مستقلة ومتخصصة وغياب معايير محاسبية خاصة بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي، مما يؤدي بالتالي إلى تدني مستوى الشمول المالي فيما يخص هذه المؤسسات(lekhal, 2013, pp. 22-23)

ارتفعت نسبة مستعملي الهاتف الجوال لدفع الفواتير والتحويلات في الدول العربية من 5% في 2014 إلى 8% في 2017، وبتحسن قدره 4% بالنسبة لاستعمال الحسابات المصرفية الرسمية وبالمقابل انخفضت نسبة الدفع نقدا ب7% وهذا مؤشر على فعالية الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي.

اتجهت الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجيات التحول الرقمي وفق رؤى شاملة تتضمن من بين مستهدفاتها إتاحة الخدمات المالية إلكترونيا وتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الدفع الرقمي وتشجيع دور شركات التقنيات المالية لكن بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية لتحفيز نشاط هذه الشركات إلا أنها تواجه العديد من التحديات من بينها الحاجة إلى تطوير البيئة التشريعية وانخفاض مستويات التثقيف المالي والمخاطر التي تهدد الفضاء الالكتروني علاوة على استمرار الاعتماد المتزايد على النقد في الكثير من البلدان العربية (مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2020، الصفحات 07-08)

4.آليات تعزيز الشمول المالي:

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها:

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

- **التثقيف المالي:** تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار (خليل، 2015، الصفحات 07-10).

– بيئة تشريعية مواتية: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية (شنبي، 2018، صفحة 124).

– رقمنة الخدمات المالية: وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا،يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين،والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

– البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي

الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي (la banque centrale jordanie, 2017)

5. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– لا يزال مستوى الشمول المالي في الدول العربية متدنيا مقارنة بدول العالم، وذلك نتيجة عدة عوامل منها أبرزها ضعف الشبكة المصرفية (محدودية عدد المصارف واقتصارها على المدن وبعدها عن سكان الأرياف)، وصعوبة وصول فئة كبيرة من الأفراد إلى الخدمات المالية إما نتيجة بعد المسافة أو تعقد إجراءات فتح حسابات لدى مؤسسات رسمية وكذا تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر في العديد من الدول، وتأتي الجزائر في مرتبة متوسطة من حيث الترتيب ضمن مجموعة البلدان العربية التي شملتها الدراسة.

– تفوقت بلدان الخليج العربي في معظم مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى.

– نسبة الادخار في البلدان العربية ضعيفة مقارنة بدول العالم ويعزى ذلك إلى تدني معدلات الفائدة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتدهور القدرة الشرائية في الكثير من الدول العربية وتأتي الجزائر في المرتبة المتوسطة مقارنة بباقي الدول العربية.

– نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية دون المستوى إذا ما قورنت بدول العالم، وتفضيل الاقتراض خارج القنوات الرسمية هو السمة الغالبة، يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة من جهة والتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

– إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الثقة في المشروعات الخاصة وثقل الضمانات المبالغ فيها أحيانا وارتفاع درجة المخاطرة مما أدى إلى حرمان هذه المؤسسات من الاستفادة من الخدمات المالية خاصة في غياب بيئة تشريعية خاصة بها.

– تأخر تعميم وسائل الدفع الالكترونية كالدفع عن طريق الهاتف النقال أو الانترنت نتيجة غياب الأطر التشريعية والأخطار التي تهدد الفضاء الرقمي وزيادة الاعتماد على الدفع النقدي في الكثير من الدول العربية عوامل تزيد من تأخر تحقيق الشمول المالي.

التوصيات والاقتراحات:

– تعزيز التمويل الإسلامي كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي نتيجة تعارضه مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي اجتذاب فئة من المجتمع ترغب في هذا النوع من الخدمات والمنتجات المالية مثل التأمين(التكافل) والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي.

– التحول الرقمي واعتماد الابتكارات التكنولوجية في العمليات المصرفية لتعزيز الإنتاجية ورفع مستويات الربحية وتخفيض التكاليف وجعل العمليات المصرفية أكثر سرعة وسهولة.

– التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب لتمويل المشاريع المصغرة.

– الحماية المالية للمستهلك وذلك بتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، واطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، وحماية بيانات العملاء مع وضع نظم رقابة مناسبة تراعي حقوقهم وبالتالي إعادة الثقة في النظام المصرفي.

6.قائمة المراجع:

باللغة العربية :

المؤلفات:

- هردو،(2018)، الشمول المالي في مصر، القاهرة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

المقالات :

- أحمد محمود محمد النقيرة ،أحمد محمد عبد الحي ،(2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49،(العدد02)،ص449.
- أحمد سلامي ، عبد الحق بن تفات،(2017) ، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية،(العدد04)،ص231.
- خليل،أحمد فؤاد،(2015) ، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 23،(العدد03)،ص07-10.
- غربي عبد الحليم عمار ،(2019)،فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، مجلة بيت المشورة ، (العدد 10)، ص46.
- غربي عبد الحليم عمار،(2019)، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، مجلة بيت المشورة، (العدد10) ،ص52.
- صورية شنبي ،(2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد03(العدد02)،ص124.

باللغة الأجنبية :

- lekhal, si karim, (2013). la difficulté de financer les PME, performance des entreprises algeriennes,(03), pp 22-23.

المقالات الإلكترونية :

باللغة العربية :

-شحادة نادين،(2018) ، الشمول المالي في العالم العربي،تاريخ الإطلاع 2020/01/09 على الموقع (CGAP, Éd) *http://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/04.*

-كحال حمزة، البنوك الجزائرية تحجم عن الصيرفة الإسلامية ،(2017)،تاريخ الاطلاع2020/02/09 على الموقع :*www.alaraby.co.uk*

- م.محي الدين،الشمول المالي ومدخرات العرب، (2018)،تاريخ الإطلاع 2020/08/31 ،على *https://aawsat.com/home/article/1255176/*

باللغة الأجنبية :

- chehade nadine, (2017), to the future and back :financial inclusion in the arab word , *http://www.cgap.org/blog/future and-back-financial-inclusion-arab-word,Consulté le 31/08/ 2020.*
- Dieme madaniou, (2020), Determinants de l'inclusion financiere dans l'UEMOA *(Consulté le /08/27 2020) sur https://www.researchgate.net/publication/343152919,*

مواقع الانترنيت:

- *https://ar.wikipedia.org/wiki/. (2020). Consulté le 08 25, 2020*
- *https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview , (2020), Consulté le 25/08/ 2020*
- *www.globalfindex wordbank.org ,(2017), Consulté le 09/11/2020*.
- *https://www.ada-microfinance.org/fr/a-propos-de-ada/definition-inclusion-financie,(2020), Consulté le 26/08/2020.*
- Rapport de la banque centrale jordanie, (2017), *www.cbj.gov.jo/pages/viewpage.aspx?pageID=27 (Consulté le 09/05/2020).*